مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

مجلة علمية متخصصة تصدر عن الجمعية الجغرافية الليبية



العدد الخامس

2016

مجلـــــة

الجمعية الجغرافية الليبية

العدد الخامس . 2016م

مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

البحوث والمقالات الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

تتم المراسلات والمشاركات على العناوين التالية:

- مكتب الجمعية الجغرافية الليبية بمدينة الزاوية .
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الغربية، طرابلس.
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الجنوبية، سبها.
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الوسطى، سرت
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية، بنغازي

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغـازي ـ ليبيا

هاتف : 9097074 - 9096379 - 9090509

بريد مصور : 9097073

البريد الإلكتروني :

nat_lib_libya@hotmial.com

رقم الإيداع : / 2009

ردمك - – ISBN 978 – 9959 – 852

التنفيذ الفني / أكرم محمود جودة

تصميم الغلاف / إياد أحمد جودة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

يسَّر الله سبحانه وتعالى لبلادنا أن تتغلب على القوة الغاشمة التي كانت تشدها إلى الوراء وتعرقل مسيرة التطور فيها، وقد دفع الشعب الليبي في سبيل ذلك ثمناً غالياً من الدماء والأشلاء والأرواح الزكية ومن الدمار والخراب لكل مناحي الحياة، ولكن كل ذلك لا يثنينا عن مواصلة التقدم والدفع بعجلة التطور إلى الأمام. لقد أثبت الشعب الليبي دائماً أنه شعب حي قادر على مواصلة بناء الحياة من جديد بعد كل نكسة وفي أعقاب كل كبوة.

كابدت بلادنا الدمار والمعتقلات والموت في مكافحة الاستعمار الإيطالي، ثم جعلنا ذلك الاستعمار نعاني ويلات حربين عالميتين لا ناقة لنا فيهما ولا جمل. وتحرر الشعب الليبي من ربقة الاستعمار وخرج من تحت ركام حربين عالميتين يبني البلاد بجهد جبار وعزم لا يلين، ولكن القدر رماه بانقلاب عسكري أفضى إلى حكم دكتاتوري ظالم مستهتر هدم ما بناه الشعب وأتى على الأخضر واليابس، وانتفض الشعب الليبي من جديد باذلاً النفس والنفيس ليقذف بذلك الحكم المتسلط إلى مزبلة التاريخ، وما زال يعاني اليوم من مخلفات ذلك الحكم الغاشم وسلبياته، وينظر إلينا الناس اليوم بين شامت فرح بما نعاني وبين مشفق يرنوا إلينا بنظرة متعاطفة وقلب واجف يرجو لنا النجاة من الأحداث التي تحاول أن تدفع بنا إلى مصير مجهول. ولكن بوارق الأمل تلوح بين الفينة والفينة نابعة من عواطف وتصرفات الوطنيين من الليبيين ذوي المعدن النقي والإيمان القوي والعزم الأبي، ستبعث فينا تلك الومضات روح الأمل بالمستقبل والثقة بالنفس والتضحية في سبيل الوطن وعزة المواطن. لذلك نقف اليوم واثقين بأننا سنتمكن من بناء وطننا والدفع به

إلى التألق والأمان والعزة، وستتوالى أجيال من أبناء هذا الوطن تصحح ما فسد وتسترجع ما سلب وتبني ما تهدم.

تنظر الجمعية الجغرافية الليبية لجميع فروعها ومنتسبيها إلى المستقبل بثقة وأمل، وسنكون مستعدين لمد أيدنا متكاتفين مع أبناء هذا الوطن المخلصين لنسهم معا في بناء المستقبل المشرق، مؤتمراتنا العلمية الجغرافية تتواصل، وإنتاجنا العلمي يزداد عمقاً وانتشاراً، وها نحن نضع بين يدي القارئ الكريم العدد الخامس من هذه المجلة، وهو الإصدار الثاني بعد انبلاج ثورة 17 فبراير، وقد عقدنا العزم على مواصلة مسيرة هذه المجلة لتسهم بفاعلية في نشر العلم والثقافة، ولتتيح مجالاً آمناً للجغرافيين الليبيين لنشر إنتاجهم العلمي دون قيود، نعمل من أجل تحقيق حرية البحث والدراسة والإبداع في مجال علم الجغرافيا، وسنسعى دائماً إلى الأفضل، والله من وراء القصد.

جُهِّز هذا العدد ليصدر خلال عام 2013 ميلادية، ولكن الظروف الصعبة والأحداث المؤلمة التي تمر بها ليبيا بصفة عامة وبنغازي بصفة خاصة، حالت دون إصداره في موعده.. نرجو من القارئ الكريم ومن السادة الذين أسهموا بالكتابة في هذا العدد أن يتقبلوا خالص اعتذارنا على هذا التأخير الخارج عن إرادتنا، ونبتهل إلى العلي القدير أن ينقذ بلادنا الحبيبة من كل مكروه، وأن يقيها شر الفتن وعبث العابثين، ويسبغ على ليبيا الأمن والأمان والاستقرار ويحفظها ويصونها ويبقيها حرة أبية.

أ. د. منصور محمد الكيخيا
رئيس الجمعية الجغرافية الليبية

الافتتاحية

هذا هو الاصدار الخامس من مجلة الجمعية الجغرافية الليبية يرى النور ويصل إلى أيدي القراء ـــ خاصة الجغرافيين منهم ـــ وهو يحوي عناوين متنوعة من شتى العلوم الجغرافية لدراسات كتبت بأقلام إخوة لهم مقدرة وكفاءة فيما كتبوا عنه.

ونحن نعتبر هذا العدد محاولة جادة لرسم طريق المستقبل، فدائرة تعاون الجغرافيين الليبيين مع هيئة تحرير هذه المجلة بدأت تتسع، واسهاماتهم بدأت تتنوع وباتت واقعاً يدركه الجميع، مما يدفع بي إلى الشد على الأيدي آملاً بذل المزيد من التعاون مع هيئة التحرير حتى نسهم جميعاً في حث الخطى للدفع قدماً بهذه المطبوعة الثقافية العلمية لبلوغ بر الأمان ومواصلة السير بثبات في سبيل التطور والنجاح، ونحن نختزن استعداداً يوفر لهذا الوطن انجاز كامل أمانيه، ودمتم بخير.

أ.د. الهادي مصطفى بولقمة

رئيس التحرير

محتويات العدد

الصفحة	العنوان

قراءة في الإحصائيات السكانية
وعلاقتها بالتنمية في ليبيا

أ. د. منصور محمد الكيخيا

قسم الجغرافيا، جامعة بنغازي (بنغازي)

مقدمة

لا يختلف اثنان على الأهمية القصوى التي تمثلها إحصائيات التعداد العام للسكان واحصائيات السجل المدني للدراسات السكانية والاجتماعية والاقتصادية، وتزداد أهميتها بالنسبة للقائمين على مخططات ومشروعات التنمية؛ لأن الإحصائيات السكانية تمثل القاعدة التي تبنى عليها مخططات الدولة في كل المجالات، كما تبنى عليها التقسيمات الإدارية والسياسية للدولة. تعطينا جداول التعداد العام للسكان الإحصائيات الشاملة الثابتة التي تزود الباحث والدارس والمخطط والمسئول الإداري والسياسي ببيانات دقيقة متكاملة عن السكان الوطنيين والمقيمين، وأوضاعهم الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية ، تبدأ بعددهم وتصنيفيهم النوعي، والعمري، والمهني ، والدراسي، والأسري والاقتصادي، واللغوي، والثقافي، والديني، والسكني وحركة هجرتهم وغيرها من البيانات حتى تنتهي بتصنيف ذوي العاهات منهم، وتحديد عاهاتهم، ونسبة ذوي كل إعاقة من مجموع السكان.

أما إحصائيات السجل المدني فتعطينا بيانات وافية عن الأسر، والأفراد والمواليد ، والوفيات ، والزواج، والطلاق، والانتقال والاكتتاب، فهي إذن إحصاءات حيوية تتبع وترصد حركة السكان والتغيرات التي تطرأ داخل

الكتلة السكانية. فالإحصائيات الحيوية المستمدة من السجل المدني تتمم وتُكمِّلُ الإحصائيات الثابتة الشاملة المستمدة من التعداد العام للسكان، ومن هذين المصدرين تنبع الإحصائيات السكانية المتكاملة التي تشكل قاعدة كل المخططات والمشاريع في جميع مجالات التنمية.

إن مخططات التنمية التي تشمل مخططات المشاريع الزراعية والصناعية والخدمية توضع أساساً لخدمة السكان وتنفذ بواسطة السكان، ويستهلك إنتاجها من قبل السكان، فالسكان هم هدف كل مخطط تنموي ووسيلته، لذلك لا يمكن بأي حال أن ندرس وننفذ أي مشروع تنموي دون أن تتوفر لنا قاعدة بيانات ومعلومات إحصائية موثوقة عن سكان المنطقة التي يستهدفها ذلك المشروع.

يقول بعض من تعرضوا لدراسة تاريخ التسجيل المدني وتاريخ التعداد العام للسكان في ليبيا: إن عمليات التعداد وإدارات السجل المدني (سجل النفوس) عرفت في ليبيا منذ العهد العثماني، وهذه حقيقة تاريخية مثبتة بالوثائق. ولكن عندما ندرس السجل المدني والتعداد العام للسكان من وجهة نظر إحصائية، أي من حيث ما أنتجته هذه الدوائر من إحصائيات سكانية تتضح أمامنا حقيقة مفادها أنه بالرغم من أن ليبيا عرفت التسجيل المدني والتعداد العام للسكان منذ منتصف القرن التاسع عشر الميلادي إلا أن الإحصائيات الصادرة عن هاتين الإدارتين لا يمكن الركون إليها أو الأخذ بها، لأنها كانت إحصائيات غير دقيقة وغير شاملة، وغير منتظمة؛ فالسلطات العثمانية في ليبيا ومن بعدها السلطة الاستعمارية الإيطالية ومن بعدها سلطة الإدارة البريطانية لم تكن قادرة على تنفيذ عمليات تعداد عام للسكان، ولم تكن

قادرة على تفعيل إدارة للسجل المدني بشكل صحيح مبني على أسس سليمة متكاملة.

إن عمليات التعداد العام للسكان والتسجيل المدني التي نفذت طوال تلك الحقب التاريخية لم تشمل كل أنحاء البلاد، بل اقتصرت على المدينتين الرئيسيتين طرابلس وبنغازي ، وبعض المدن الرئيسية الأخرى، مثل الزاوية، والخمس، ومصراتة، واجدابيا، والمرج، ودرنة وسبها، أما المدن الصغيرة والقرى والواحات والأرياف والبوادي فإنها لم تعرف مثل هذا العمل، بل إن العديد من الأحياء والضواحي في المدن لم تشملها عمليات التعداد، ولم تصلها إدارة السجل المدني، ولهذا فإن الإحصائيات التي صدرت عن هذين المصدرين على امتداد تلك الفترة التاريخية لا يمكن الاعتماد عليها في أي عمل تخطيطي أو دراسي.

استمر هذا النقص والخلل في الإحصائيات السكانية في ليبيا حتى سنة 1954، حيث نفذت الدولة الليبية بمساعدة من هيأة الأمم المتحدة أول تعداد رسمي متكامل للسكان، ثم تلته بقية التعدادات التي نفذ آخرها خلال سنة 2006. واستمر النقص والخلل في الإحصائيات الحيوية المستمدة من السجل المدني حتى أواخر الستينات من القرن الماضي، عندما طُبق قانون الأحوال المدنية الصادرة في سنة 1968، الذي تم بمقتضاه تفعيل إدارة السجل المدني ونشر مكاتبه وفروعه في كل المناطق الليبية وفرض العمل بنظام كتيب العائلة، ولهذا فإن الإحصائيات الشاملة التي يمكن الاعتماد عليها في ليبيا تبدأ بإحصائيات التعداد العام للسكان الأول الذي أجري في سنة 1954، والإحصاءات الحيوية التي يمكن الاعتماد عليها هي الإحصاءات التي صدرت عن السجل المدني بعد سنة 1968.

أما قبل ذلك التاريخ فكل الإحصائيات السكانية في ليبيا لا تزيد عن كونها إحصائيات تقديرية أو تقريبية يحوم حولها الشك ويعتريها النقص، ولهذا فإن الحديث في هذه الدراسة سيقتصر على الإحصائيات السكانية العامة ابتداءً بالتعداد الأول أي منذ سنة 1954، وعلى الإحصائيات الحيوية ابتداءً بتاريخ صدور قانون الأحوال المدنية أي منذ سنة 1968.

القسم الأول: الإحصائيات الشاملة

إحصائيات التعداد العام للسكان

أجرت ليبيا أول تعداد عام لسكانها بعد حصولها على الاستقلال بسنتين فقط، ونحن نعلم بأن الدولة الليبية نشأت في ظروف صعبة بسبب ندرة الإمكانيات البشرية والمادية، لأنها كانت خارجة من دمار الحرب العالمية الثانية ومعاركها الطاحنة التي جرت على الأرض الليبية، ولم تخلف إلا الهلاك والفقر والدمار، فقد استقلت ليبيا لتجد نفسها دولة من أكثر دول العالم فقراً وتخلفاً، وبالرغم من ذلك سارعت إلى تنفيذ أول تعداد للسكان، وفي ذلك دلالة على صدق نية المسؤولين في ذلك الوقت، وتصميمهم على بناء الدولة على أسس سليمة من التخطيط والتنظيم المبني على إحصائيات صحيحة، فقد فضلوا إنفاق بعض المساعدات الواردة إليهم من هيأة الأمم المتحدة على تنفيذ عملية التعداد في الوقت الذي كانوا يعانون فيه من الجوع والمرض والفاقة.

قام مكتب الإحصاء التابع لهيئة الأمم بالإشراف على تخطيط التعداد الأول وإعداده وتنفيذه، فقد حضرت إلى ليبيا بعثة من خبراء التعداد وقاموا بتدريب مجموعة من الشباب الليبي تدريباً جيداً وأشركوهم في تنفيذ كل مراحل عملية التعداد الأول، ثم تولت تلك المجموعة من الشباب قيادة وإدارة

مصلحة الإحصاء والتعداد التي نفذت بقية التعدادات الأخرى بخبرات وأموال ليبية، غير أن نظام حكم القذافي لم يول تلك الإدارة الاهتمام الكافي، ولم يوفر لها لإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتطويرها وتسيير عملها بشكل سـليم، فكانت نتيجة ذلك الإهمال أن التعدادات العامة للسكان في ليبيا مازالت تصنف على أنها تعدادات من الدرجة الثانية، التي يعتريها الكثير من القصور وعـدم الانتظام، على الرغم من أن ليبيا نفذت حتى الآن ستة تعدادات، وقد كان ذلك القصور من بين أهم الأسباب التي عرقلت نجاح العديد من مخططات التنميـة ومشاريعها، فالمخططات والمشروعات التي تبنى على إحصائيات غير سليمة وغير دقيقة لا يمكن أن تحقق الأهداف المرجوة منها، فما بني على خطـأ لا يمكن أن يكون سليماً.

إن الجداول الإحصائية الواردة في التعدادات العامة للسكان في ليبيـا تتضمن بعض الأخطاء وتتصف بشيء من الارتباك وعدم الانتظام، إن مجال هذه الدراسة المقتضبة لا يسمح بتتبع كل مواطن الضعف في تلك التعـدادات واستعراض كل سلبيات جداولها الإحصائية، ولهذا سنكتفي في هذه الدراسـة بذكر بعض الأمثلة وإلقاء الضوء عليها.

أولاً: عدم انتظام دورية التعداد وعدم ثبات آنيته (لحظة الإسناد الزمني للتعداد)

أُجري أولُ تعداد في عام 1954، وانتظمت دوريته في التعداد الثاني 1964، وقد أثبت العناصر الليبية التي نفذت التعداد الثاني أنها تمتلك القدرة والكفاءة، إذ أجرى ذلك التعداد في موعده (دوريته) وجاء حافلاً ببعض البيانات الجديدة التي لم تكن موجودة في التعداد الأول، كما احتفظ التعداد الثاني بنفس آنيته أو لحظة الإسناد الزمني للتعداد الأول وهي ليلة 7/31ـ 8/1 من تلك السنة.

جاء انقلاب سبتمبر سنة 1969 ليعرقل تلك الدورية، فنفذ التعداد الثالث في سنة 1973، أي قبل موعده بسنة، وكان ذلك بحجة أن سنة 1973 كانت السنة الدولية للسكان!! وعاد التعداد الرابع 1984 إلى إتباع الدورية القديمة، ثم رجعت دورية التعدادات إلى عدم الانتظام من جديد، حيث نفذ التعداد الخامس 1995 بعد موعده بسنة، واستمر عدم انتظام الدورية في التعداد السادس في سنة 2006 الذي نفذ بعد موعده بسنتين. واكب هذا الاضطراب في آنية التعداد تغيير في تاريخ يوم التعداد (لحظة الإسناد الزمني للتعداد) فتغيرت من ليلة (7/31ـ8/1) إلى ليلة (8/31ـ9/1) ثم تغيرت هذه الآنية للمرة الثالثة في التعداد الأخير لتصبح ليلة (4/30ـ5/1).

هذا الارتباك وعدم الثبات في آنية التعداد ودوريته يقلل من قيمة الدراسة التحليلية لتتبع تطور الظواهر والتغيرات الديموجغرافية، ويقلل من دقة المقارنة بين أرقام جداول التعداد، فيحد من فهمنا، لما يطرأ على تلك الظواهر الديموجغرافية من تغيير، ولا يمكننا من فهم الاتجاه العام للتغيرات السكانية مستقبلاً. فمرة تكون الفترة الفاصلة بين تعداد وآخر عشر سنوات، ومرة تكون تسع سنوات، ومرة تطول إلى إحدى عشرة سنة، زيادة على تغيير لحظة الإسناد الزمني لتلك التعدادات من شهر إلى آخر، مما يزيد الأمر تعقيداً ويجعل مهمة الدارس والمخطط شبه مستحيلة.

ثانياً: عدم انتظام وثبات التقسيم الإداري للبلاد وعدم الاعتماد على وحدة جغرافية إحصائية ثابتة

حُدد التوزيع الجغرافي للسكان في التعداد الأول (1954) على أساس ثلاث ولايات، تقسم إلى متصرفيات، ثم إلى مديريات، مع وجود بلديتي طرابلس وبنغازي، وتم نفس التوزيع في التعداد الثاني (1964) على أساس عشر

مقاطعات تنقسم كل مقاطعة إلى متصرفيات، وهذه إلى مديريات، مع وجـــود بلديات في المدن الرئيسية التي تمثل عواصم المقاطعات. وجاء التوزيع فـــي التعداد الثالث (1973) على أساس عشر محافظات تتفرع كل محافظـــة إلـــى بلديات، وكل بلدية إلى فروع بلديات، يضم كل فرع مجموعة من المحـــلات. وفي التعداد الرابع (1984) قسمت جداول توزيع السكان على أربع وعشرين بلدية، تنقسم كل بلدية إلى فروع، ويشمل كل فرع بلدي عدداً من المحـــلات، وبعد إجراء التعداد الخامس (1995) تغير النظام الإداري إلى شعبيات، ولكن جداول النتائج النهائية لذلك التعداد جاءت موزعة إلى مناطق وعددها ثـــلاث عشر منطقة، تفرعت كل منطقة منها إلى محـــلات ، أمـــا التعـــداد الأخيـــر (2006) فتوزعت إحصائياته على ست عشرة شعبية، وانقسمت كل شعبية إلى عدة مؤتمرات شعبية.

إن تلك التغيرات السريعة للأقسام الإدارية لم تحدث في المسميات فقط بل طالت الحدود الإدارية الجغرافية أيضاً ، الأمر الذي جعـــل تتبـــع تطـــور الأوضاع السكانية طوال تلك الفترة التي امتدت إلى حوالي نصف قرن مـــن الزمان أمراً مستحيلاً، فإذا تتبعنا على سبيل المثال تطور حجم الـــسكان فـــي وحدة إدارية ما وجدنا أنفسنا أمام معضلة لا يمكن حلهـــا، لأن تلـــك الوحـــدة الإدارية تغيرت عدة مرات في تسميتها وفي حدودها وفي حجمها ومـــساحتها الجغرافية، مما اضطر الباحثين والدارسين ـــخصوصاً في الوحدات الإداريـــة الصغرى- إلى اللجوء إلى الإسقاطات والتقديرات الإحصائية، وبناء دراستهم أو مخططاتهم على أرقام تقريبية لا تتطابق ـــفي أحيان كثيرةـــ مـــع الواقـــع الحقيقي لوضع السكان وحجمهم.

كل من قام بدراسة الأوضاع الراهنة التي تبنى عليها المخططات المستقبلية في أي مجال من مجالات التنمية، وقف حائراً أمام هذا الخلل في تعداداتنا السكانية، وكثيراً ما اعتمد المخططون على تقديرات وأرقام تقريبية بعيدة عن الواقع، وكانت النتيجة مخططات يعتريها الكثير من الخلل وعدم المصداقية، وتكون حصيلة تلك المخططات أقرب إلى الفشل منها إلى النجاح والتوفيق. إذا رغبنا في تجنب ذلك الخطأ وعدم الوقوع فيه مستقبلاً فإن الحل لتلك المشكلة يكون في اعتماد وحدة جغرافية إحصائية ثابتة، وهو نظام متبع في كثير من دول العالم، خاصة في أوروبا، وذلك بأن تكون أصغر وحدة إدارية ثابتة في حجمها لا يمكن تغيير حدودها الجغرافية إلا بعد اتخاذ إجراءات إدارية مشددة تقوم بها لجان متخصصة على المستوى المحلي، ثم تناقش وتتم الموافقة عليها في مجلس الأمة، ويصدر بها أخيراً قراراً من أعلى سلطة في الدولة، فالوحدات الإدارية الصغرى في فرنسا مثلاً أقرت في القرن التاسع عشر، وما تزال ثابتة حتى الآن لم يدخل عليها إلا بعض التعديلات الطفيفة.

تعتمد هيئة الإحصاء والتعداد هذه الوحدات الإدارية الصغرى كوحدات إحصائية جغرافية ثابتة تصدر بمقتضاها كل إحصائيات التعداد العام للسكان وإحصائيات السجل المدني الحيوية. وقد تُجرى بعض التعديلات في الوحدات الإدارية الكبرى من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية أي المحافظات والبلديات، ولكن هذا التعديل لا يشمل حدود الوحدات الإدارية الصغرى (المحلات) أي حدود الوحدات الإحصائية الجغرافية الثابتة ، فإذا رغبت الدولة في توسيع حجم وحدة إدارية من الدرجة الأولى، أو من الدرجة الثانية تضم إليها وحدة إدارية صغرى تقتطعها بكامل حدودها من الوحدة الإدارية الكبرى

بزيادة أو بإنقاص عدد الوحدات الإدارية الصغرى دون إجراء أي تغيير فـــي حدود الوحدات الإدارية الصغرى التي تمثل أصغر الوحدات الإدارية ، وتمثل في الوقت نفسه الوحدات الإحصائية الجغرافية الثابتة، وذلك يمكن الدارس أو المخطط من تتبع تطورات الأوضاع الديموجرافية في البلاد على مدى فترات زمنية طويلة ، ويمكنه بمقتضاها أن يضع تقديرات للتطـــورات والتغيـــرات المستقبلية في توزيع السكان وتركيباتهم تكون قريبة من الواقع، يمكن أن يعتمد عليها في وضع مخططات مشاريع التنمية في كل المجالات.

ثالثاً: عدم تطابق التعريفات وتحديد المصطلحات والمفاهيم

من المعلوم أن التراكيب السكانية تشكل أهمية خاصة للدارسين والمخططـــين، فبدونها لا يمكن أن نستوعب ما يحدث داخل بنية المجتمع من تغيرات ســـلبية أو إيجابية، ولهذا تعتمد كل دولة تعريفاً أو تحديداً لكل صنف مـــن أصـــناف التراكيب السكانية الواردة في تعداداتها السكانية العامة، فهي تحدد مثلاً مفهوم التركيب الريفي الحضري، والتركيب الثقافي اللغوي، والتركيب الاقتـــصادي المهني والتركيب الأسري... إلـــى آخـــر قائمـــة التركيبـــات أو التراكيـــب الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية، وكلما كانت هذه المفاهيم والتعريفات محددة واضحة ثابتة تمكننا من فهم التركيبات السكانية، وأصبحنا قادرين على تتبع تطورها بشكل أفضل وأقرب إلى الواقع والحقيقة.

قطعت التعدادات العامة للسكان في ليبيا شوطاً لا بأس به فـــي هـــذا المجال، وذلك لأنها اعتمدت منذ البداية على بعـــض التعريفـــات والمفـــاهيم الموضوعة من قبل خبراء السكان في هيئة الأمم المتحدة، غيـــر أن بعـــض الاجتهادات اللاحقة لم تكن موفقة تماماً عندما أدخلت بعض التعديلات إلى تلك

المفاهيم ، مما أدى في بعض الأحيان إلى الغموض والإبهام، والأمثلة على ذلك عديدة في تعداداتنا المتعاقبة، نكتفي هنا باستعراض بعضها كأمثلة:

1) درجة استقرار الأسرة

قُسِّمت الأسر في التعدادات الخمسة الأولى التي أجريت في ليبيا حسب درجة استقرارها في السكن إلى مستقرة وشبه رحّل ورحّل، ولكن عندما نمعن النظر في التعريفات الواردة في تلك التعدادات نجدها متداخلة وغير واضحة، فالأسر المستقرة تعرف بأنها: "الأسر التي يقطن جميع أفرادها في المدن، وكذلك الأسر التي يقطن أفرادها في مساكن ثابتة يأوون إليها في أغلب أوقات السنة ولا يغادرونها إلا لأسباب عارضة أو في أوقات موسمية للزرع والحصاد والرعي".

إن هذا الشطر الأخير من التعريف ينطبق تماماً على شبه الرحّل، فهم يغادرون مساكنهم لنفس هذه الأسباب خلال مواسم معينة من السنة ويضيف التعريف الخاص بشبه الرحّل بأنهم "يتنقّلون داخل حدودهم الإدارية"، وهذا تعريف غير واقعي، لن السكان شبه الرحّل والسكان الرحّل يتنقلون حسب مواقع المراعي المناسبة لقطعانهم وحسب مصادر المياه المتوفرة، وحسب مواطن قبائلهم أو القبائل الأخرى المتفقين معهم، وهم لا يقيمون وزناً لأي تقسيم إداري، بل نجدهم في بعض الأحيان يخترقون حتى الحدود السياسية للدولة في حالة وقوع مناطقهم أو مناطق رعيهم بالقرب من تلك الحدود، إن هذا الخلط في التعريفات يجعلنا نشك في صحة الأرقام والنسب التي توزع السكان إلى مستقرين وشبه رحل ورحل في كل التعدادات الخمسة السابقة.

والغريب أن هذا التعريف عمل به حتى التعداد الخامس (1995) في الوقت الذي تغير فيه نشاط الرعي وحياة الرعاة منذ سبعينيات القرن الماضي، حيث أصبحوا ينقلون قطعانهم بواسطة سيارات الشحن، ولا ينتقلون إلا عند الضرورة القصوى، وفي أوقات الأزمات والجفاف الشديد، أما في الأوقات العادية فإنهم يعلفون مواشيهم وقطعانهم في أماكن سكناهم في المواسم التي لا يتوفر فيها المرعى الطبيعي.

إن حياة البداوة والتنقل لم تعد مألوفة في ليبيا من زمن بعيد، والرعي المعتمد على التنقل والترحال لم يعد نمطاً للاقتصاد الريفي الرعوي إلا في نطاق ضيق جداً ، أما الغالبية العظمى للأسر التي تعتمد في معيشتها على تربية الحيوانات فهي الآن تعتمد على التربية في الحظائر وعلى الأعلاف المصنعة ، فحسب تعداد سنة 1995م هبطت نسبة السكان شبه الرحل والرحل إلى مستوى متدنٍ جداً يكاد لا يذكر*.

2) الحضر والريف

ورد أول تعريف للسكان الريف والسكان الحضر في تعداد عام 1973، ثم تكرر بعد ذلك في باقي التعدادات، وهو تعريف لا يخلو من الغموض أيضاً إذْ جاءت الفقرة التالية في تعداد 1973، لتعريف السكان الريف والحضر: " لما كان من غير الميسور وضع تعريف دقيق للحضر والريف ، فقد استقر رأي المصلحة على اعتبار الجزء الداخل ضمن حدود مخططات الإسكان المعتمدة لمقر رئاسة البلديات وفروعها حضراً ، بصرف النظر عن حجم السكان الذين يعيشون في هذه المناطق وطبيعة نشاطهم، أما ما عدا ذلك فقد اعتبر ريفاً ".

---

* نسبة السكان شبه الرحل بلغت 0,04%، والرحل 0,01%.

وقد تكرر هذا التعريف في تعداد سنة 1984، أما في تعداد عام 1995 فقد أضيفت إليه العبارة التالية: "وكذلك المحلات التي بلغ عدد سكانها 5000 نسمة فما فوق". وعُمل بنفس هذا التعريف في تعداد عام 2006، مع إضافة هذه العبارة إليه : "وبذلك فإن سكان الحضر في هذا التعداد هم جميع السكان المقيمين في مناطق حضرية أو عرّفت حضراً في تعداد السكان عام 1995، إضافة إلى المحلات التي وصل عدد سكانها في لحظة التعداد إلى 5000 نسمة، وما عدا ذلك فهو ريف".

كانت أول محاولة لوضع تعريف للحضر والريف في التعدادات الليبية محاولة غير دقيقة، إذْ لم تأخذ في الاعتبار نوع المهنة أو نمط السكن أو أسلوب المعيشة، واكتفت باعتبار أنَّ كلَّ السكان المقيمين داخل نطاق مخططات العواصم الإدارية للبلديات وفروعها حضرٌ، وقد بني هذا الخطأ على خطأ آخر كان ولا يزال ملازماً لكل مخططات التنمية في ليبيا، وكان له تأثير سلبي على الاتجاه العام لحركة تطور التنمية في ليبيا، فقد أصبح عرفاً لدى كل المخططين ــ بما فيهم الخبراء الأجانب الذين ساهموا في وضع مخططات ما اتفق على تسميته بالجيل الأول والجيل الثاني، واستمر العمل به حتى في وضع مخططات الجيل الثالث التي هي الآن في طور الإعداد، هذا الخطأ الذي أصبح عرفاً هو أن مخططات التنمية اقتصرت على وضع مخططات للتنمية الحضرية فقط إذْ لا تهتم بوضع أي مخطط شامل للتنمية الريفية.

المسؤولون عن التخطيط يدرسون ويطورون حضرياً ما يضمونه من مساحات لمخططات المدن التي تعتمد في العادة من قبل وزارة التخطيط (مصلحة التطوير العمراني)، أما الأراضي والمناطق التي لا تضم إلى تلك

المخططات الحضرية فهي بالنسبة لهم خارج المخطط، لا يهتم بها أحد، وكأنها لا وظيفة لها ولا فائدة منها، وقد ترتب على ذلك العديد من المشاكل، فالريف لم توضع له مخططات لحماية الأراضي الزراعية ولا لكيفية استعمالها، ولم توضع له مخططات لتنظيم الحياة الريفية وما تتطلبه من مرافق ومنشآت وخدمات، اللهم إلا تلك المساحات المحدودة التي شغلتها بعض المشروعات الزراعية، فركزتْ مخططاتها على الإنتاج الزراعي وتقنياته أكثر من تركيزها على نمط الحياة الريفية ومتطلباتها ، ونظراً لفشل أغلب تلك المشروعات فقد تحولت أغلب تلك المساحات من الأراضي الزراعية والرعوية إلى مناطق عشوائية للسكن والتجارة والصناعة أفسدت حياة الريف والحضر معاً.

هذا وضع يثير الدهشة ، لأن سياسة وضع مخططات التنمية بدأت منذ فترة الاستعمار الإيطالي، وقد حرص المستعمرون الإيطاليون على وضع مخططات للمدن والحياة الحضرية ووضع مخططات أخرى للقرى التي تؤدي خدمات للحياة الريفية والنشاط الزراعي، وقيدوا حركة التوسع العمراني الحضري بقيود صارمة، الهدف منها المحافظة على حياة الريف وحياة الحضر معاً، وخلق توازن بينهما يتطور ويتغير على مرّ الزمن بطريقة مدروسة تحافظ على ذلك التوازن بين نمطي الحياة في البلاد. لم يتمكن المخططون الليبيون من الاستفادة من كل ذلك، بل اتجهوا إلى سياسة "داخل المخطط وخارج المخطط" تلك السياسة التي أدت إلى الفوضى وإلى دمار البيئة، وإلى عدم تحقيق تنمية وتطور متكامل متوازن، هذا هو الخطأ الذي بني عليه تعريف "الحضر والريف" في التعدادات العامة للسكان، وكان من نتائجه ذلك الخلط والغموض في توزيع السكان إلى حضر وريف في ليبيا.

رابعاً: عدم انتظام الجداول وعدم ثبات تحديد البيانات الإحصائية

هذا النقص الذي تتصف به بعض جداول التعدادات العامة للسكان في ليبيا يشكل صعوبة أمام عقد مقارنات سليمة بين التعدادات، وتتبع تطورِ الظواهرَ الديموجرافيةَ بدقةٍ وتغيرها، ومن بين الأمثلة العديدة على ذلك نورد النماذج الآتية:

1) جداول توزيع السكان حسب فئات السن والنوع

الاختلاف هنا في ترتيب وتحديد فئات السن ، لم تتطابق فئات السن إلا في جداول التعدادين الأخيرين (1995 و 2006)، حيث بدأ تقسيم السكان الذكور والإناث بفئة (0 ـــ 5 سنوات من العمر) ثم (5 ـــ 9) واستمرت الفئات بتقسيم خماسي حتى انتهت بفئة (85 فما فوق). أما تعداد عام 1984، فقد بدأ بفئات خماسية (0 ـــ 4) ثم (4 ـــ 9) حتى (20 ـــ 24)، ثم غير بعد ذلك حجم الفئات العمرية إلى فئات عشرينية (25ـــ 44) ثم (45 ـــ 64)، وانتهى بفئة (65 فما فوق). وقبل ذلك أتى تعداد عام 1973 بتصنيف مختلف في البداية والنهاية، فقد ابتدأ بفئة (أقل من سنة) ، ثم فئة (1 ـــ 4) ، ثم فئات خماسية (5 ـــ 9) و (10 ـــ 14) ، وهكذا حتى أنهاها بفئة (75 فما فوق) ، وهي نفس طريقة التقسيم التي اتبعت في تعداد عام 1964. أما أول تعداد أجري في البلاد عام 1954، فقد حدد فئات أعمار الطفولة بآحاد السنين: (أقل من سنة) ثم (1) ـــ (2) ، وهكذا حتى سن التاسعة (9) ثم بعد ذلك أتم التصنيف بفئات خماسية (10 ـــ 14) (15 ـــ 19) ، وهكذا حتى أتمها بفئة (70 فما فوق).

اختلاف هذه التقسيمات سبب ارتباكاً وعدم توافق الشرائح العمرية في رسم أهرامات أعمار السكان، وفي تحديد نسب فئات السن عند الذكور

والإناث، وتتبع تطورها طوال الفترة الزمنية التي غطتها تلك التعدادات، مما اضطر الدارسين إلى أنْ يلْجأُوا إلى جداول آحاد السنين –إن وجدت– لإعادة تصنيف الفئات العمرية من جديد، أو يلجأوا إلى التغيرات الإحصائية في تحديد الفئات العمرية المخالفة، وهذا يعني أن جداول توزيع السكان حسب فئات السن والنوع لم تحقق الأهداف المرجوة منها.

2) اختلاف تحديد العمر الأدنى للسكان العاملين اقتصادياً

حددت سن العمل في أول تعداد للسكان سنة 1954 بخمس سنوات (5) فما فوق، وفي التعداد الثاني(1964) بست سنوات (6) فما فوق، وفي التعداد الثالث (1973) بعشر سنوات (10) فما فوق، وفي التعدادات الثلاثة الأخيرة الحد الأدنى لسن السكان العاملين اقتصادياً بخمس عشرة سنة (15) سنة فما فوق. تحديد الحد الأدنى لسن العمل بخمس عشرة سنة (15) يعد تحديداً أقرب إلى الواقع لأنها تناسب الحد الأعلى لسن التعليم الإلزامي أي مرحلة التعليم الإلزامي، بحيث لا يستطيع الشاب دخول مرحلة العمل أو دخول شريحة السكان العاملين اقتصادياً، إلا بعد إتمامه لهذه المرحة التعليمية. فالطفل يلتحق بالدراسة بعد إتمامه لسن السادسة ويتم مرحلة التعليم الأساسي (الإلزامي) فيكون قد أتم الخامسة عشرة من عمره.

هذا فيما يخص الحد الأدنى لعمر الشخص العامل اقتصادياً، أما الحد الأعلى فلم تحدده جداول التعدادات، وكان من المفروض تحديده حسب سن التقاعد، لأن الشخص الذي يحال إلى المعاش يصنف عادة خارج قوة العمل أي خارج فئة السكان العاملين اقتصادياً، ولهذا يجب أن تحدد فئة السكان العاملين اقتصادياً بحديها الأدنى والأقصى لتصبح 15 ــ 65 سنة، لكي يكون

في إمكان الدارسين والمخططين تتبع تطور هذه الفئة المهمة من السكان على مدى طويل من الزمن والتأكد من اتجاه نموها. نشاهد نفس هــذا الاخــتلاف والارتباك في الجداول الخاصة بتوزيع السكان حسب الحالة التعليميــة، بمــا يجعل الاستفادة من تلك الجداول محدودة عند دراسة تطور الوضع التعليمـــي وكثافة حركة الالتحاق بالمؤسسات التعليمية.

3) اختلاف تحديد النشاط الاقتصاد

عند توزيع القوى العاملة على مختلف أنماط النشاط الاقتــصادي نجــد هــذه الأنماط غير ثابتة ، فهي تختلف من تعداد إلى آخر، فقد احتوى جدول توزيع السكان العاملين اقتصادياً على أقسام النشاط الاقتصادي في التعــدادين الأول والثاني على ثمانية أقسام من النشاط الاقتصادي ، بينما احتوى هذا الجــدول نفسه في التعداد الثالث والرابع والخامس على تسعة أقسام، وفي التعداد الأخير توسع هذا الجدول ليحتوي سبعة عشر قسماً للنشاط الاقتصادي، تضمن كــل قسم منها عدة أبواب.

قد يكون في ذلك دلالة على تطور هذا الجدول في التعدادات المتعاقبة، إلا أن تبويبها تضمن عدة اختلافات جعلت الاستفادة محدودة من تلك الجداول، وقللت من قيمتها الإحصائية ، خاصة عندما نــدرس تــأثير حركــة التنميــة وتطورها في مجال الاقتصاد بصفة عامة وفي مجال المستجدات فــي أنمــاط النشاط الاقتصادي بصفة خاصة. مثل هذه الاختلافات نجدها أيضاً في الجداول الخاصة بالأوضاع التعليمية والثقافية والمهنية وغيرها من الجداول الأخــرى التي نراها في حاجة إلى المزيد من الاهتمام والتحديث.

القسم الثاني: الإحصائيات الحيوية

(إحصائيات السجل المدني)

لا تقل إحصائيات السجل المدني في أهميتها عن إحصائيات التعداد العام للسكان، فهي تغطي الجانب الحيوي داخل الكتلة السكانية، وقد سُميت بالإحصائيات الحيوية نظراً لأنها ترصد حيوية السكان والتغيرات الديموجرافية في المجتمع، فعن طريقها يمكننا استخلاص معدلات المواليد والخصوبة ومعدلات الوفيات وتحديد العمر الوسيط ومتوسط الأعمار، زيادة على معدلات الزواج والطلاق والهجرة وغيرها.

لإدارة السجل المدني أو إدارة الأحوال المدنية مهمتان؛ مهمة إدارية وأخرى إحصائية. وقد كانت هذه الإدارة في ليبيا ولا تزال تعاني الكثير من الصعوبات والمشاكل في الجانبين، غير أن الجانب الإحصائي من مهمتها يعد الأكثر معاناة سواء من حيث النقص في توفير المتطلبات المادية أو من حيث العجز في الكفاءات البشرية ونقص خبرتها، ولهذا فإن النقص والارتباك وعدم الدقة والانتظام أصبحت من سمات الإحصائيات الحيوية الليبية.

إن نشرة الإحصاءات الحيوية السنوية التي بدأ صدورها منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي (1971) اتصفت بعدم انتظام صدورها، فهي لا تصدر بصفة دورية في كل سنة، فكثيراً ما يتأخر صدورها لأشهر ولسنوات، الشيء الذي لا يمكننا من الحصول على إحصاءات حيوية في حينها. وبما أن التغيرات الحيوية تحدث باستمرار في الكتلة السكانية، ويجب على الدارس أو المخطط أن يتبعها أولاً بأول، فإن أي تأخير في صدور إحصائيتها يفقدها الكثير من قيمتها.

زيادة على تأخر وتذبذب نشر الإحصاءات الحيوية، فإن جداولها الإحصائية تتسم بالاختلافات وعدم الانتظام من إصدار إلى آخر ، فعندما نعتمد عليها في دراسة معدلات المواليد والوفيات مثلاً، تجدها تتصف بانخفاضات أو ارتفاعات ملفتة للنظر بين الحين والآخر، الشيء الذي لا نجد له تفسيراً أو سبباً منطقياً في الأوضاع الاقتصادية أو الاجتماعية أو الديموجرافية للمجتمع الليبي، مما يؤكد أن تلك الاختلافات الحادة في مستويات المعدلات إنما ترجع إلى عدم دقة الإحصائيات الحيوية، وذلك بسبب عدم وصولها بانتظام وفي الوقت المحددة إلى الإدارة المركزية التي تصدر عنها النشرة*، فيلجأ القائمون عليها إلى تقدير وتقريب الأعداد والنسب التي تتضمنها الجداول الإحصائية ، مما يجعل تلك الإحصاءات تجانب الصواب في كثير من الأحيان، مما يقلل من قيمتها بالنسبة للباحثين والدارسين والمخططين.

النشرة السنوية للإحصاءات الحيوية تقتصر جداولها على التقسيم الإداري الأول، فتتوزع إحصائياتها على مجمل البلاد وعلى المحافظات أو البلديات أو الشعبيات دون أن تعطينا أية بيانات عن التقسيمات الإدارية الأدنى، مثل فروع البلديات والمحلات، وهذه مشكلة تواجه الدارسين والمخططين الذين يحتاجون دائماً إلى تفاصيل الإحصاءات الحيوية الخاصة بالمحلات والمدن والأحياء.

---

* نشرة الإحصاءات الحيوية السنوية كانت تصدر عن مصلحة الإحصاء والتعداد بوزارة التخطيط ، ثم صبحت تصدر عن الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق .

إن حصولهم على مثل هذه الإحصاءات الحيوية التفصيلية ليس بالأمر الهين؛ لأن ذلك يتطلب الحصول عليها مباشرة من فروعِ السجل المدني ومكاتبه في تلك المناطق، وهو أمر في غاية التعقيد والصعوبة ، لأن ذلك يتطلب مكاتبة السجل المدني من قبل إدارة الجهة التي ينتمي إليها ذلك الدارس أو الباحث، وهذه بدورها تصدر أمرها إلى الفرع أو المكتب المعني ليسمح للباحث بالاطلاع على السجلات والتقارير الشهرية، ويأخذ منها ــ عن طريق النقل كتابة لا عن طريق التصوير ــ البياناتِ المطلوبة على شكل (أرقام خام) وعليه بعد ذلك تفريغها في جداول إحصائية واستخلاص النسب والمعدلات منها ، وهذا عمل يتطلب جهداً جماعياً ويستغرق وقتاً طويلاً، هذا إذا حالف الحظ ذلك الدارس فتمكن من الحصول على إذن بالإطلاع على تلك السجلات والتقارير باعتبارها أسراراً اجتماعية وأسرية لا يسمح بالإطلاع عليها.

إن العاملين في إدارات ومكاتب السجل المدني وفروعه لا يولون اهتماماً كافياً للجانب الإحصائي من مهمة السجل، بل إن بعضهم لا يعرف أساساً أن لإدارة السجل المدني دوراً مهماً في توفير الإحصائيات السكانية، ومبلغ علمهم أن دور السجل المدني إداري صرف يقتصر على تسجيل البلاغات وإصدار الشهادات الخاصة بالوقائع الحيوية، ومنح كتيبات العائلة، وإنجاز المعاملات الإدارية الخاصة بالأحوال المدنية، غير متقنعين بأية مهمة للسجل المدني خارج هذا النطاق الإداري.

رسخ هذا المفهوم لديهم عدم قيام المسؤولين عن إدارة السجل بتنفيذ دورات تدريبية تأهيلية لموظفي السجل المدني لإكسابهم بعض الخبرات اللازمة والضرورية لإنجاز الجانب الإحصائي من عمل السجل، وعدم مراقبة

سير العمل وملاحقتة في الفروع والمكاتب، الشيء الذي أدى إلى عدم الاهتمام بكتابة التقارير الشهرية بطريقة صحيحة ، ففي أغلب فروع السجل المدني ومكاتبه في ليبيا لا تكتب التقارير الشهرية بطريقة سليمة، ولا تُعد بانتظام في نهاية كل شهر، ولا تراجع ولا تبعث في موعدها، بل تهمل وتتعطل لأشهر عديدة ، وتكتب بطريقة غير مهنية، وترسل دون أي مراقبة دقيقة.

زيادة على عدم كفاية البيانات التي تتضمنها التقارير الشهرية وعدم دقتها وانتظامها، أصبحت تجرى من حين إلى آخر تغييرات على فحوى استمارة السجل المدني، وأحدثُ تغيير أدخل على هذه الاستمارة في السنوات الثلاث الأخيرة، كان إلغاء تسجيل عدد العائلات وعدد الأفراد ذكوراً وإناثاً، أي أن بيانات التقارير الشهرية أصبحت تتناقص وتقل أهميتها بدلاً من أن تتطور وتتحسن، وتعطى بيانات إحصائيات أفضل من حيث الكم والكيف.

هذا بطبيعة الحال ينعكس سلباً على الإحصاءات الحيوية ويقلل من قيمتها، ويجعلنا نشك في مصداقيتها، وهكذا تتخلف هذه الإحصائيات في الوقت الذي تكون فيه مخططات التنمية بجميع فروعها ومجالاتها في أشد الحاجة إليها. إن كل من عمل في مجال الدراسات السكانية والتخطيط يعرف حق المعرفة المعاناة والصعوبة التي تواجهه في الحصول على بيانات وإحصاءات حيوية دقيقة وسليمة، خاصة في الوحدات الإدارية الصغرى، ويعلم تمام العلم ما سببه ذلك من مشكلات وهفوات في خطط التنمية ومشروعاتها.

خاتمة

استعرضنا في هذه الدراسة المقتضبة السريعة عينات من النواقص والمشكلات التي تعاني منها الإحصائيات السكانية الليبية ، سواء الإحصائيات الثابتة

الشاملة الواردة في جداول التعدادات العامة للسكان أو الإحصائيات الحيوية الواردة في جداول النشرة السنوية للإحصائيات الحيوية. واستعرضنا باختصار الصعوبات التي يسببها ذلك النقص لخطط التنمية ومشروعاتها في ليبيا، بل اقتصرت المصادر التي بنيت عليها هذه الدراسة على نشرات النتائج النهائية للتعدادات العامة للسكان، وعلى نشرة الإحصاءات الحيوية السنوية فقد اخترنا عينات من الجداول الإحصائية الواردة في هذه النشرات، فتناولناها بشيء من التحليل وبإلقاء بعض الضوء على ما يعتريها من نواقص.

لا تخلو مقدمة من مقدمات نشرات النتائج النهائية للتعدادات، ولا مقدمة من مقدمات أعداد نشرة الإحصاءات الحيوية السنوية من التنوية بأهمية ما تحويه من جداول إحصائية لأعمال التخطيط ومشروعات التنمية التي تهدف إلى تطوير البلاد والنهوض بها، بل تؤكد تلك المقدمات ــ التي يوقعها عادة الوزير المختص أو يوقعها المسؤول التنفيذي المشرف على إصدار تلك المطبوعات ــ على تلك الأهمية القصوى لتلك الأعمال الإحصائية الوطنية باعتبارها الخطوة الأولى على طريق التنمية الوطنية في كل المجالات، وهم في الواقع لا يجانبون الصواب في ذلك؛ لأن الإحصائيات التي تحويها تلك النشرات الرسمية تعد فعلاً من أهم الركائز التي تبنى عليها خطط التنمية، وتعد أيضاً من أهم الركائز التي تبنى عليها الدراسات العلمية والبحوث في مجال علوم السكان والاقتصاد والاجتماع والجغرافيا والبيئة، غير أن ما يقال في تلك المقدمات لا يتبعه اهتمام كاف بتلك الإحصائيات والرفع من مستواها.

خَطَتِ الدولةُ الليبيةُ خطواتٍ إيجابيةً في مجال الإحصائيات السكانية ، فتجربتها في هذا المجال بدأت منذ أكثر من نصف قرن، غير أن هذه التجربة لم تصل بعد إلى سن الرشد ، فما زال النقص والقصور يعتريها من عدة

جوانب، ومازالت إحصائياتنا السكانية تصنف ضمن إحصائيات الدرجة الثانية على مستوى مكتب الدراسات السكانية التابع للأمم المتحدة ، ومازال الباحثون والمخططون يكابدون المشاق في سبيل الاستفادة منها في عملهم استفادة كاملة.

إن بعض النقص والقصور في الإحصائيات السكانية الليبية له تأثيرات سلبية على خطط التنمية ومشروعاتها، فقلة وجود إحصائيات سكانية دقيقة ومنتظمة ومتواصلة يضطر العاملين في مجالات التنمية وإعداد مخططات ومشروعاتها إلى الالتجاء إلى الإحصائيات التي ينشرها مكتب الدراسات السكانية في هيئة الأمم المتحدة، مثل الكتاب السنوية للسكان وغيرها. إن تلك الإحصائيات الدولية تستمد في الواقع من الإحصائيات الوطنية التي تجريها الدولة الليبية، إذْ ترسل نسخاً منها إلى تلك المؤسسة العالمية، فإذا تأخر وصولها أو احتوت على أرقام غير دقيقة، فإن خبراء الدراسات والإحصائيات السكانية في تلك المؤسسة العالمية يضطرون إلى إجراء تقديرات وإسقاطات إحصائية لسد النقص.

لذلك يقف المسؤولون عن وضع خطط التنمية ودراستها في ليبيا ــ سواء في الدولة الليبية أو في الشركات الاستشارية الأجنبية التي يستعان بها في هذا المجال ــ حائرين بين الاعتماد على الإحصائيات السكانية الوطنية التي قد تنقصها الدقة، وبين الاعتماد على النشرات الإحصائية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة التي قد تبنى على التقديرات، وهما أمران أحلاهما مُرٌّ كما يُقال المثل.